مساهمة الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية

Contribution of the conceptual framework of the financial accounting system in improving the quality of Financial Statements

شناي عبد الكريم جامعة محمد خيضر بسكرة abdelkarim.chennai@univ-biskra.dz

أمزال فريدة جامعة محمد خيضر بسكرة farida.amzal@univ-biskra.dz

مخبر مالية وبنوك وإدارة أعمال

تاريخ الاستلام: 2021/03/05 تاريخ القبول: 2022/04/19 تاريخ النشر: 2022/06/03

الملخص: تم التركيز على أهم عنصر: الإطار المفاهيمي الذي يوضح لمستخدمي القوائم المالية القواعد والمبادئ الواجب الالتزام بها حتى نضمن مخرجات محاسبية جيدة تفيد مستخدميها في اتخاذ القرارات السليمة. فهو يمثل خارطة طريق تحمي الممارسين المهنيين من أي انزلاقات، و يبين المبادئ والأسس والقواعد والنظريات عند تطبيقها نضمن إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية، أيضا توضيح عملية القياس وطرق التقييم و التسجيل حتى يمكن إنتاج معلومة محاسبية ذات مصداقية موثوق فيها من قبل الأطراف المستخدمة.

كلمات مفتاحية: إطار مفاهيمي ، قوائم مالية، قيمة عادلة.

تصنيفات JEL : M41، M49

Abstract : Emphasis was placed on the most important part, which is the conceptual framework that clarifies to the users of the financial statements the rules and principles that must be adhered to in order to ensure good accounting outcomes that benefit its users in making sound decisions, It represents a roadmap that protects professional practitioners from any slippage, and shows the principles, foundations, rules and theories when applied. We guarantee the production of high quality accounting information.

It also clarifies the measurement process, evaluation and recording methods, so that credible and reliable accounting information can be produced by the parties used.

Keywords: Conceptual framework, financial statements, fair value.

Jel Classification Codes: M41 ،M49.

المؤلف المرسل: شناي عبد الكريم ،

الإيميل: abdelkarim.chennai@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

إن التطور السريع للاقتصاد العالمي و ما ترتب عنه من تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية وما رافقها من تحرير للتجارة الخارجية في العقود الأخيرة وحاجة المؤسسة الاقتصادية للاستثمارات والتكنولوجيا، كان لزاما على الدولة الجزائرية أن تنسجم مع هذا المحيط الجديد للاستفادة من الامتيازات الكثيرة التي يوفرها من مزايا اقتصادية كثيرة، الأمر الذي ترتب عنه بداية تطبيق النظام المحاسبي المالية في بدية 2010 وذلك من خلال تقديم مجموعة من الإجراءات والقواعد والقوانين والمبادئ التي يكون لها من القوة ما يمكن من احترامها وتطبيقها. والهدف من ذلك طبعا هو القضاء على الاختلافات والتناغم مع المحيط الخارجي في إطار ما يسمي بالعولمة المحاسبية من خلال اعتماد المعايير المحاسبية الدولية. فالإطار المفاهيمي يعتبر خارطة طريق للممارسين المهنيين من التطبيق الصحيح للقواعد المحاسبية حتي تكون القوائم المالية ذات جودة تفيد المستخدمين في اتخاذ القرارات.

سنتطرق في هذا البحث إلى أهم جزئية في المحاسبة وهي الإطار ألمفاهيمي الذي يبين ما يراد تسجيله وكيفية تقييم وتسجيل الأصول والخصوم، و يقدم كل المعلومات الخاصة بالمبادئ المحاسبية الواجب الإلتزام بها.

إصلاح النظام المحاسبي الجزائري سيترتب عنه فوائد و مزايا كثيرة من تناسق و تناغم مع المحيط الخارجي، الأمر يستوجب توحيد المبادئ و القواعد التي يتم على أساسها المعالجات المحاسبية التي تؤدي الى إعداد قوائم مالية جيدة ملائمة في اتخاذ القرارات.وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية؟

- **فـــروض البـحث:**

✓ ان تحسين النظام المحاسبي الجزائري يقتضي تنسيق الأدوات المحاسبية، و وسائل القيادة الداخلية للمؤسسة، والوصول بهم إلى تقديم معلومة مالية موحدة، قابلة للمقارنة و صادقة بالنسبة للمستثمرين.

✓ تنوع مستخدمي الكشوف المالية يتطلب تحسين المعلومة المالية التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الصحيحة.

- **منهجية الدراسة**

تستدعي طبيعة موضوع الدراسة استخدام مناهج متعددة تفي بأغراض الموضوع الذي يدخل ضمن الدراسات الاقتصادية، فبالإضافة إلى المنهج الوصفي عند تناول الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية، أو عند استعراض النظام المحاسبي المالي، سيتم تطبيق المنهج التحليلي عند دراسة الآثار الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي.

- **دراسات سابقة:**

– **دراسة شنايت بلال، حبيش علي** (بلال 2020، صفحة 36)دراسة مدى توافق الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مع الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي لسنة 2010و 2018 دراسة مقارنة، في مجلة المنهل الاقتصادي المجلد 03 العدد 02 ديسمبر 2020 جامعة الوادي تهدف هذه الدراسة لمعرفة التوافق بين كل من الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي SCF و الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي لسنتين 2010 و2018 عن طريق إتباع المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والمنهج الإستقرائي في إصدار الأحكام المتعلقة بالدراسة المقارنة. وتوصلت الدراسة إلى أن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي كان يتوافق ضمنيا إلى حد كبير مع الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي ولكن بعد التحديث الذي عرفه هذا الأخير في مارس 2018 والذي تم من خلاله إضفاء تغيرات جوهرية، وأصبحت الجزائر أمام ضرورة حتمية لإعادة النظر في الإطار التصوري للنظام المحاسبي و المالي SCF

– **دراسة عبد الكريم شناي** (شناي، 2016): أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة عينة من المؤسسات، أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة جامعة بسكرة، وتلخصت في :

قامت الجزائر بإصلاحات معمقة منتهجة سياسة الانفتاح الاقتصادي لتمكين المستثمر المحلي و لأجنبي للعمل في محيط تسوده المنافسة و الشفافية في المعاملات الاقتصادية .حيث تتضمن هذه الإصلاحات إعداد نظام محاسبي مرجعي تستند إليه المنظمات المهنية في العمل المحاسبي من أجل تقريب الممارسة المحاسبية و تقليل الاختلافات التي من شأنها أن تحول دون إجراء المقارنات و من ثم تسهيل عملية إتخاذ القرارات. خلصت الدراسة إلى أن تقارب النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية ترتب عليه إنشاء إطار مفاهيمي و إدخال طرق جديدة تتعلق بالاعتراف و بالتقييم و الإفصاح .و كذلك إصدار قوائم مالية جديدة تتكيف

مع المحيط المحلي و الدولي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر و ذلك لضمان توفير نظام محاسبي يفي بإحتياجات مختلف الفئات المستخدمة للقوائم المالية بكيفية متوازنة.

– **دراسة مداني بلغيث** (بلغيث، 2004): أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية

بالتطبيق على حالة الجزائر ــ أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر حاول صاحبها إظهار:

- ✓أهمية التوحيد المحاسبي في إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في مختلف الدول وكيفية تفعيله ليتلاءم مع الواقع الاقتصادي الجزائري.
- ✓نجاح عملية التوحيد المحاسبي يخدم المؤسسة ومختلف الأطراف الآخذة من الاستفادة من القوائم المالية التي تنتجها المحاسبة.

و قدم الباحث بعض التوصيات منها:

- ✓التفكير في إعداد إطار تصوري يكون مرجعا للتوحيد المحاسبي.
- ✓اعتماد مسار توحيد محاسبي جيد وفعال، ينطلق من حصر احتياجات الأطراف الفاعلة
- ✓مسار التوحيد المحاسبي.

أما الإضافة التي قدمناها في هذا البحث تتمثل في إبراز مختلف الجوانب التي من شأنها أن تحسن من نوعية المعلومات المحاسبية

– **دراسة حواس صلاح**2007 –2008: التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولي و أثره على مهنة المدقق، تطرق في دراسته هذه إلى مدى أهمية استخدام معايير الإبلاغ المالي الدولي وإصلاح النظام المحاسبي الجزائري بما يتوافق مع هذه المعايير.

وفي كل هذه الدراسات السابقة نجدها جاءت قبل بروز النظام المحاسبي المالي وكلها أكدت على أهمية إيجاد نظام يواكب التطورات التي حدثت في المحاسبة منذ 1973 وظهور معايير المحاسبة الدولية ثم معايير التقارير المالية الدولية في بداية الألفية.

الهدف من البحث

هو معرفة النقاط الهامة التي جاء بها الإطار التصوري و التي تؤدي الى نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي. إن المحاسبة تتطور لكي تتماشى والمعطيات الاقتصادية الجديدة من عولمة وزيادة حجم المؤسسات وكذا المبادلات وفي الأخير تشابك الاقتصاد العالمي. فالتطبيق الشكلي للنظام المحاسبي المالي وحده لا يكفي في ظل إهمال تطبيق القواعد والأسس والمبادئ التي

جاء بها الإطار التصوري. لذلك نرغب من خلال هذا البحث تسليط الضوء على هذا الجانب المهم من المحاسبة التي جاءت به المعايير المحاسبية الدولية وأثره في تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي تفيد مختلف الأطراف الأخذة في اتخاذ القرارات السليمة كل حسب موقعه.

2: ضرورة تطبيق الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي المتناغم مع معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

يعتبر الإطار المفاهيمي من بين الإضافات التي جاء بها الSCF والذي يضبط مختلف المفاهيم التي تبنى عليها عملية إعداد وعرض الكشوف المالية حسب ما جاء في المعايير المحاسبية الدولية، وتتمثل أهم العناصر التي تركزت عليها عملية تبني المعايير المحاسبية الدولية في ما يلي: (شنوف، 2008، صفحة 27)

- ✓بناء إطار تصوري للنظام المحاسبي واستحداث مفاهيم جديدة خاصة بعناصر القوائم المالية.
- ✓تحديد طرق التقييم المحاسبي وتنظيم مهنة المحاسبة.
- ✓إعداد نماذج للقوائم المالية ووضع جداول و إيضاحات خاصة بالمفاهيم والجداول الملحقة.
- ✓تحديد الحسابات والمجموعات وقواعد سيرها.

ويُعرف الإطار المفاهيمي المفاهيم التي تُشكّل أساس إعداد و عرض القوائم المالية بحيث يحدد (سفيان، 2010، صفحة 56):

- أهداف القوائم المالية – مستخدمي المعلومات المحاسبية.– الفروض و المبادئ المحاسبية.
- الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية.– تعريف عناصر القوائم المالية. القواعد العامة للتسجيل و التقييم.

إن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر قبل و بعد بداية تطبيق الSCF كان لزاما أن تواكبها إصلاحات فعلية في المحاسبة حتى يساير هذا التطور السريع الجاري عالميا. إلا انه و بعد عشرية من ذلك لم تصل المؤسسة الاقتصادية من تحقيق النتائج المرجوة و ذلك لأسباب كثيرة سنتطرق في البداية إلى عدم إعطاء الأهمية لأهم عنصر ألا و هو الإطار المفاهيمي الذي لم يستوعبه الممارس لمهنة المحاسبة في المؤسسة الاقتصادية.

فالإطار المفاهيمي يعتبر خارطة طريق لكل من يمارس مهنة المحاسبة و يشرح المبادئ والقواعد والأسس والخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية. (مطر، 2010، صفحة 41-42.

2-1 المـبادئ و الاتفاقات المحاسبية:

الإطار ألمفاهيمي يميز بين:

- الفرضيات القاعدية والمتمثلة في: محاسبة الفترة (أو محاسبة الالتزامات) والاستمرارية،
- والخصائص النوعية للبيانات المالية، والمبادئ المحاسبية القاعدية، والقيود الواجب احترامها حتى تكون المعلومة ملائمة و صادقة.

1.1.2 الفرضيات القاعدية:

✓ **أساس الاستحقاق:** فالإطار المفاهيمي من خلال مبدأ محاسبة الالتزام تظهر الديون و الحقوق على الزبائن و الموردون وليس فقط عمليات الخزينة.كذلك الأحداث الناتجة عن التعاقدات سواء كانت نواتج أو أعباء والمتعلقة بالفترة الاجتماعية، تسجل محاسبيا خلال الفترة التي نشأت فيها حتى ولو أن التسديد سيتم في الفترة الاجتماعية اللاحقة،يعني انه يتم الاعتراف بأثر العمليات و الأحداث الأخرى عند حدوثها، وليس عند استلام أو دفع النقدية. فهي تظهر في قوائم الفترات التي هي مرتبطة بها. (الشيرازي، نظرية المحاسبة، 1990، صفحة 262)

✓ **الاستمرارية في الاستغلال:** القوائم المالية تحضر على أساس فرضية أن عملية الاستغلال مستمرة، يعني أن المؤسسة ستواصل نشاطها في المستقبل،باعتبار أن التصفية أو التوقف عن النشاط يعتبر حالة استثنائية، في الحالة العكسية لما يكون هناك شك في الاستمرار لا بد من تقديم المبررات والدلائل التي حضرت على أساسها القوائم، والمبررات التي من اجلها المؤسسة ليست في وضعية استغلال مستمرة.[1] فلا توجد قوائم ملائمة بدون وحدة نشيطة، على الأقل في المدى القريب(Catherine Maillet 2006, p22) .

2.1.2 الخصائص النوعية للبيانات المالية:

تتمثل الخصائص النوعية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، ويمكن حصرها في النقاط التالية:

✓ **التمـثيل الصـادق:** الفقرة 33 من الإطار ألمفاهيمي تبين بأنه حتى تكون المعلومات موثوق فيها يجب أن تمثل بصدق الصفقات والأحداث الأخرى التي يرغب في تقديمها أو التي يفترض أن تقدم بدرجة معقولة.و عليه فان القوائم المالية يجب أن تقدم تمثيل صادق للحالة المالية للوحدة،و كفاءتها المالية وكذا تدفقات خزينة الوحدة. فتطبيق المعايير

المحاسبية المرفقة بملاحق للمعلومات التكميلية تؤدي في اغلب الأحيان إلى إنتاج قوائم مالية تعطي صورة صادقة.(Catherine Maillet 2006, p23) وتزداد أهمية التمثيل الصادق اتجاه الأحداث المحتملة الحدوث.

- ✓ **القـــابلية للفـهم:** المعلومات المقدمة في القوائم المالية يجب أن تكون مفهومة بسرعة من قبل كل المستخدمين الذين لديهم معرفة مقبولة بالإعمال و النشاطات الاقتصادية وكذا المحاسبة،. و هذا يعتمد على:
  - درجة الوضوح والبساطة والإفصاح في عرض المعلومات
  - مستوى الوعي والإدراك والفهم لدي مستخدمي تلك القوائم المالية
- ✓**الملائمة:** لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات، وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تعديل ما سبق التوصل إليه من تقييم. (كيسو و ويجانت، المحاسبة المتوسطة، 1999 ، صفحة 63) ولأجل تحقيق صفة الملاءمة لتلك المعلومات لابد من تتوفر لها الصفات النوعية التالية: (مصطفى ، 2004)
  - القدرة على التنبؤ بالمستقبل وزيادة الثقة فيها، وذلك تفاديا لحدوث خسائر محتملة
  - التغذية العكسية والتي تساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات
  - القدرة على التنبؤ بالمستقبل
  - التزامن : و المقصود بها توفير المعلومات في حينها
- ✓**المـــــوضوعية:** تكون المعلومات موضوعية عندما تكون خالية من الأخطاء والتحيز، وأن يثق فيها المستخدمين عند تقديم صورة صادقة، فالموضوعية تعتبر من العناصر الأساسية في المحاسبة التي تتطلب الثبات النسبي والقبول الملائم للسياسات والإجراءات المحاسبية المطبقة من قبل اغلب المحاسبين (الشيرازي،1990، صفحة264).
- ✓ **القـــــابلية للمقارنة:** تقييم و تقديم البيانات المالية للصفقات والأحداث المتشابهة يجب أن تكون متسقة على ممر الزمن بالنسبة للمنشأة الواحدة، كما يجب إعدادها أيضا بطريقة

متسقة بالنسبة للمنشآت الأخرى، كما تستوجب هذه الخاصية إعلام مستخدمي البيانات المالية بالسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد تلك البيانات.

- ✓ **منع إجراء المـــقاصة:** المقاصة بين عناصر الأصول وعناصر الخصوم في الميزانية، وبين عناصر الأعباء وعناصر النواتج في جدول حسابات النتائج غير مسموح بها، إلا في حالة في حالة وجود معيار محاسبي دولي ينص على ذلك.

3.1.2 المبادئ المحاسبية القاعدية:

- ✓ **الـــدورية:** الفترة المحاسبية مدتها اثنتا عشرة شهر تغطي السنة المدنية، ويسمح للوحدة أن تغلق حساباتها في تاريخ أخر غير 31 ديسمبر في حالة كون نشاطها يرتبط بدورة استغلال لا تتوافق مع السنة المدنية. وعليه كلما قصرت الفترة الزمنية، كلما أصبح من الصعب تحديد صافي الدخل للفترة بصورة صحيحة، حيث كلما زادت سرعة إصدار المعلومات كلما زاد تعرضها للخطأ (كيسو 2005)
- ✓ **اتفـــاقية الوحدة النقدية:**لا بد من توحيد وحدة القياس عند تسجيل تعاقدات التي تقوم بها المؤسسة، مما يستوجب اختيار وحدة النقود (الدينار الجزائري) كوحدة قياس للمعلومات المنقولة بواسطة القوائم المالية.فهي أكفء وسيلة للتعبير عن التغيرات في الرأسمال وعمليات تبادل السلع والخدمات للأطراف المهتمة. فلا تسجل إلا العقود والأحداث التي تكون مؤهلة نقديا، أما المعلومات الغير مؤهلة والتي لها تأثير مالي يجب الإشارة إليها في الملحق (الشيرازي، 1990، صفحة 265).

اتفـــاقية الـوحدة: المؤسسة تعتبر كوحدة محاسبية مستقلة و منفصلة عن مالكيها، والمحاسبة المالية مبنية على الفصل بين أصول وخصوم، أعباء ونواتج الوحدة من ناحية وبين التي تخص المساهمين. فالشركة الأم و فروعها تمثل وحدات مستقلة قانونا، تنجز محاسبتها على حدا حتى يتعرف على الوحدات التي تحقق أرباح من دونها، هذا لا يمنع من إدماج أنشطتها لأغراض المحاسبة و التقرير المالي في نهاية الفترة، ولا يعد ذلك انتهاكا لافتراض الوحدة الاقتصادية. (كيسو، 2005، صفحة 75)

- ✓ **استقلالية الفترات:** نتيجة كل الفترة هي مستقلة عن التي تسبقها و التي تليها، ولتحديدها تؤخذ أحداث العمليات الخاصة بها . في حالة ما إذا وقع حدث بعد تاريخ إغلاق حسابات

الفترة له ما يثبت الحالة التي وجدت في هذا التاريخ يستوجب إدماج هذا الحدث في قوائم الفترة المنتهية.

- ✓ **مبدأ الحـيطة و الحذر:** في ظل شروط عدم التأكد، ولتفادى الأخطار المستقبلية يصبح من المنطقي الأخذ بمبدأ الحيطة و الحذر تفاديا للتأثير السلبي على الذمة المالية والنتيجة. فالأصول والنواتج لا تقيم بأكبر من قيمتها، أما الخصوم والأعباء فلا تقيم بأقل من قيمتها.
- ✓ **الأهمية النسـبية:** المعلومة تكون ذات معنى إذا كان عدم ذكرها ينتج عنه تأثير على القرارات الاقتصادية المأخوذة من طرف مستخدمي القوائم المالية، فالمبالغ التي ليس لها مدلول يمكن تجميعها مع المبالغ المناسبة لعناصر ذات طبيعة او وظيفة متماثلة .

3: المبادئ العامة للتقييم وفق الاطار المفاهيمي:

القياس هو المسار الخاص بتحديد القيمة المالية التي سيتم على أساسها تسجيل عناصر البيانات المالية في الميزانية و جدول حسابات النتائج .هذا الإجراء يتطلب طبعا اختيار طريقة للقياس من بين الطرق التالية:

1.3 التـكلفة التـاريخية: هي القيمة المقدمة في تاريخ الاقتناء والخاصة بقيمة الحصول على الموجودات في تاريخ الشراء، وكذا القيمة التي تسجل بها عناصر الخصوم والأعباء والنواتج في تاريخ نشوئها دون الأخذ بعين الاعتبار لتغيرات الأسعار أو القدرة الشرائية للنقود، بدون الأخذ بعين الاعتبار حالات تغيرات الأسعار و تطور القدرة الشرائية للنقود.

فالتكلفة التاريخية للأصل هي: مبلغ النقدية المدفوع أو القيمة العادلة المقابلة المقدمة من اجل الحصول عليه، في تاريخ اقتنائه أو إنتاجه.

أما التكلفة التاريخية للخصم هي: قيمة المنتجات المستلمة مقابل التزام، أو مبلغ النقدية المنتظر دفعه لإطفاء دين خلال الدورة العادية للنشاط.

و من بين مبررات استخدام طريقة التكلفة التاريخية:

- تتلاءم مع فرضية الموضوعية ومبدأ تحقق الإيراد وسياسة الإفصاح التام .
- إن اللجوء لاعتماد أسعار السوق تواجهها مشكلة تفاوت أسعار الشراء عن أسعار البيع

أما مآخذ استخدام مبدأ التكلفة التاريخية :

- غياب المصداقية في التعبير عن التكاليف الحقيقية السائدة في السوق.
- تخلق صعوبة عملية في تأمين عملية المقارنة بين المعلومات المحاسبية.

– ينتج عنها مشاكل كثيرة في قياس الدخل مما يترتب عنها خلق أرباح وهمية.

2.3 التكلفة الجارية: هي القيمة المكافئة لحيازة الأصل، أو التي ستسدد للوفاء بدين في تاريخ التقييم. فالأصول تسجل بمبلغ النقدية أو المكافئة لها التي ستدفع مقابل الأصل المتحصل علية حالا.أما الخصوم فتسجل بالمبلغ الغير محين للنقدية الخاصة بتسديد التزام حالا.

3.3 القيمة القابلة للانجاز: معناه قيمة التنازل أين يتم التقييم بالقيمة الأكبر بين سعر البيع الصافي و قيمة الاستخدام. فالأصول تسجل بمبلغ النقدية أو المكافئة لها والتي يمكن الحصول عليها حالا عند بيع الأصل. أما الخصوم فتسجل بقيمة التسديد، يعنى المبالغ الغير محينة للنقدية و التي يتوقع سدادها.

4.3 القيمة المحينة: هي القيمة الحالية للمدخولات و المخروجات من النقدية المستقبلية محينة في تاريخ القياس. فالأصول تقيم وتسجل بالقيمة الحالية للمدخولات الصافية المستقبلية للنقدية التي يتوقع أن ينتجها العنصر، أما الخصوم فتسجل بقيمة المخروجات الصافية للنقدية المستقبلية المحينة والمتعلقة بتسديد ألالتزامات.

كما توجد عناصر هامة لابد من أخذها بعين الاعتبار عند عملية التقييم:

- بالنسبة للسلع التي تقتنيها المؤسسة توجد ثلاث حالات (بلغيث، 2004، صفحة 61):
  - ✓ أما بمقابل: التقييم يتم بتكلفة الاقتناء والمتمثلة في ثمن الشراء الذي يتفق عليه الأطراف في تاريخ التعاقد، مضافا إليه حقوق الجمارك والرسوم الضريبية غير المسترجعة والأعباء الملحقة الممنوحة مباشرة من اجل ضمان الرقابة وجعل السلعة في وضعية الاستعمال.
  - ✓ وإذا كانت مجانا :حينئذ يتم التقييم بالتكلفة العادلة في تاريخ دخول السلع. والمقصود هنا بالتكلفة العادلة المبلغ الذي بواسطته يمكن استبدال أصل بين طرفين، لديهم معلومات جيدة وراضين و يعملون في ظل شروط المنافسة العادية.
  - ✓ وعندما تكون في صيغة التبادل : توجد حالتين:
    - إذا كانت الأصول متباينة التقييم يتم بالقيمة العادلة
    - أما إذا كانت الأصول متشابهة فالتقييم يتم بالقيمة المحاسبية للأصول المعطاة كتبادل، والمقصود هنا قيمة الأصل المسجل به في الميزانية.
- أما إذا كانت السلع المستلمة كمساهمة: التقييم يتم حسب طبيعة قيمة المساهمة.

- فيما يخص السلع المنتجة: فان التقييم يتم بتكلفة الإنتاج، و المتمثلة في تكلفة المواد المستهلكة و الخدمات المستعملة، مضافا إليها التكاليف الأخرى التي التزمت بها الوحدة خلال عمليات الإنتاج من اجل إيصالها إلى الحالة والمكان التي توجد فيها.

4: مفهوم القيمة العادلة

عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) القيمة العادلة كما يلي: "هي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل أصلا وتسوية التزام بين طرفين، يتوفر لدى كل منهما الرغبة في إتمام الصفقة وعلى بينة من الحقائق و يتعاملان بإرادة حرة" (رياحي، 2009، صفحة 173). فالقيمة العادلة يمكن تحديدها بسهولة من قبل معدي الكشوف المالية و قابلة للفهم من قبل مستخدميها، واعتبرت السوق النشطة هي التي تكون فيها جميع العناصر متجانسة، يتواجد المشترون و البائعون الراغبون في التعامل عادة في أي وقت والأسعار متاحة للجمهور، أما إذا لم تتوفر أسعار السوق فيكون التقدير للقيمة العادلة على أساس أفضل المعلومات المتاحة في هذه الظروف. فالقيمة العادلة هي المقياس الأكثر ملاءمة لقياس الأصول والخصوم .

1.4 قياس القيمة العادلة: حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) فانه يرى بأن السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة. وفي حالة عدم توفر ذلك، يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة، وخاصة للعناصر مثل الحقوق والديون والأدوات المالية ذات معدل الفائدة المتغير.

2.4 كيفية قياس القيمة العادلة:

يتم القياس و الإفصاح عن القيمة العادلة بأحد المداخل الثلاث الآتية:

- ✓ مدخل السوق: الذي يعتمد على الأسعار المعلنة بالسوق، بالإضافة إلى أي معلومة أخرى متاحة بالسوق تخص أصول أو التزامات مماثلة أو قابلة للمقارنة.
- ✓ مدخل الدخل: يعتمد على تحيين التدفقات النقدية المستقبلية مثل أسلوب القيمة الحالية.
- ✓ مدخل التكلفة: هذه الطريقة تقوم على أساس تحديد التكلفة الجارية لاستبدال الأصل بعد تسويتها بسبب عوامل التقادم، حيث يتم قياس الأصل بتكلفة اقتناء أصل بديل بطاقة مشابهة للأصل القائم بالمؤسسة في تاريخ محدد.

في حالة اعتماد هذه المداخل يجب مراعاة ما يلي: (F. M. Jean-François Robert 2004, p34)

- الثبات في تطبيق المدخل
- تفضيل أسعار السوق عن تقديرات المؤسسة.
- بإمكان المؤسسة استخدام أكثر من مدخل لقياس القيمة العادلة لنفس العنصر ثم المفاضلة بين القيم الناتجة.

أما عن كيفية قياس القيمة العادلة فقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية أنه يمكن قياس القيمة العادلة كما يلي:

- القيمة السوقية للأراضي والمباني التي عادة ما يتم تحديدها من قبل مقيمين مؤهلين مهنيا للقيام بهذه المهمة.
- القيمة الاستبدالية بعد الإهتلاك) (robert obert ;2004, p54) :عندما لا يكون هناك دليلا على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة لهذه الأصول لأنها نادرا ما تباع.

كما بين المعيار المحاسبي الدولي **(22)** بخصوص ضم أو اندماج الأعمال في الفقرة **(39)** مجموعة من الأسس والمقاييس الممكن استخدامها للتعبير عن القيمة العادلة للأصول والالتزامات القابلة للتحديد عند التملك أو دمج الأعمال وعلى النحو التالي:

- ✓ تقييم الأوراق المالية المتداولة بالقيم السوقية الجارية.
- ✓ تقيم الأوراق المالية غير المتداولة بالقيم المقدرة التي تأخذ بالاعتبار خصائصها، مثل نسبة سعر السهم إلى ربح السهم وعائد الأسهم ومعدلات النمو المتوقعة للأوراق المالية المماثلة لمؤسسات ذات خصائص متشابهة.
- ✓ تقيم الذمم المدينة بالقيم الحالية للمبالغ التي سيتم قبضها محسوبة باستخدام معدلات الفائدة الجارية ، ناقصا مخصصات الديون غير القابلة للتحصيل وتكاليف التحصيل.

أما فيما يخص المخزون عملية التقييم تتم كما يلي:

- تقيم البضاعة التامة والسلع التجارية بسعر البيع ناقصا مجموع: تكاليف البيع وهامش ربح معقول بدل جهود المتملك في البيع بناء على ربح البضائع تامة الصنع المشابهة..
- تقيم البضاعة تحت التصنيع بسعر البيع للبضاعة الجاهزة ناقصا مجموع: تكاليف الإتمام، تكاليف البيع، هامش ربح معقول بدل جهود الإتمام والبيع بناء على ربح البضائع تامة الصنع المشابهة.
- تقيم المواد الخام بتكاليف الاستبدال الجارية.

إذا لم يوجد هناك نشط تقيم الموجودات غير الملموسة على أساس يعكس المبلغ الذي كان المشروع سيدفعه عن الأصل في عملية تجارية بحتة بين أطراف مطلعة وراغبة بناء على أفضل المعلومات المتوفرة.

أما فيما يخص العقود المرتبطة بالالتزامات والمطلوبات الأخرى القابلة للتحديد للمؤسسة المملوكة بمقدار القيم الحالية للمبالغ التي سيتم إنفاقها لمواجهة الالتزام المحدد بأسعار الفائدة الحالية المناسبة.

كما بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (32): "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض" بعض أسس قياس القيمة العادلة على النحو التالي (الناغي، 2011)إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشط وذات سيولة، فان سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل دليل على القيمة العادلة.

- ✓ إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشط أو غير منظم بشكل جيد (كبعض الأسواق الموازية)، أو كان حجم التداول قليل نسبة إلى عدد الوحدات من الأداة المالية المراد تقييمها في حالة عدم وجود سعر سوق معروض، فيمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة .
- ✓ إذا كانت الأداة غير متداولة في السوق المالي منظم، فانه يفضل عدم تحديد مبلغ معين لقياس القيمة العادلة، وإنما تحديد مدى معين وبشكل معقول أن تقع القيمة العادلة ضمنه.
- ✓ عند عدم القدرة على تحديد القيمة موثوقية كافية لأي سبب، فانه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأداة المالية المراد تقييمها، بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التيقن منها، وذلك لمساعدتهم على عمل تقديراتهم الخاصة لتحديد القيمة العادلة.

3.4 متطلبات محاسبة القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية

عملية قياس الأصول والالتزامات بقيمتها العادلة هو محور البحث والاهتمام حاليا، لاسيما في البلدان التي تبنت معايير المحاسبة الدولية مؤخرا ومنها الجزائر طبعا، وقد تضمن العديد من معايير المحاسبة الدولية و أخذ الSCF مفهوم القيمة العادلة بشكل أو بأخر، ويمكن تقسيم البنود التي أشارت إلى هذا المفهوم إلى الأقسام التالية:

- متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة.
- قواعد الإفصاح عن القيمة العادلة.

- متطلبات الإفصاح عن معلومات تساعد في تقدير القيمة العادلة.

تهدف هذه المتطلبات إلى مواكبة تطور حاجات مستخدمي البيانات المالية، في ظل التطور الصناعي والتكنولوجي، وظهور الشركات العملاقة، وانفتاح الأسواق العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال عبر العالم، مما ترتب عليه طلب متزايد على المعلومات وخاصة المالية منها لاتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة.

من هنا فقد كان هناك توجه واضح من مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنه حتى ولو لم يكن هناك مقدرة على تحديد القيمة العادلة لأي بنود ليتم الاعتراف به بهذه القيمة في الكشوف المالية أو الإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة، فأنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات أخرى قد تكون مفيدة في تحديد القيمة العادلة للبند موضوع البحث أو القياس (كيزو، 2005)

بناء على ما سبق سنحاول تحديد قواعد الإفصاح ومتطلباتها لتي قد تفيد في تقدير القيمة العادلة لأي أصل أو التزام أو قد تكون لها دور مؤثر في تحديد القيمة السوقية للأدوات المالية للمؤسسة. وقد تم تضمين هذه المتطلبات والقواعد ضمن مؤشر الإفصاح عن القيمة العادلة أو أي معلومة تفيد في تقديرها، و من بين هذه المتطلبات ما يلي: (JEAN-DAVID AVENEL 2006, p34)

- ✓ كافة قواعد الإفصاح ومتطلباته التي تضمنت إظهار أي انخفاض في قيمة الأصول.
- ✓ البنود المتعلقة بمحافظ التسهيلات لدى المصارف، والتي من الممكن الاستفادة منها في تقدير القيمة الممكن تحصيلها من الديون، ومثال على ذلك الإفصاح عن الديون المعدومة.
- ✓ المخاطر التي تتعرض لها المصارف أو أي إجراءات قامت بها للتحوط لهذه المخاطر.
- ✓ إفصاح عن طبيعة التغير المادي في التقديرات المحاسبة وقيمته.
- ✓ الإفصاح على أية تعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لما لهذه التعاملات من أثر على تحديد السعر السوقي للسهم، خاصة إدا ما ارتبطت هذه التعاملات بمخصصات ديون مشكوك في تحصيلها أو أقساط قروض مستحقة.

4.4 الآثار المترتبة عن تطبيق القيمة العادلة

الآثار المرتقبة من تطبيق القيمة العادلة يفترض أن تكون إيجابية أكثر بالنسبة للمستخدمين الخارجيين للقوائم المالية من المؤسسة في حد ذاتها، وتسمح لهم بتخفيف المخاطر التي يتحملونها الناتجة عن أخطاء المسيرين.

فإذا كانت القيمة العادلة ترمي إلى تقديم نظرة أكثر اقتصادية، فإن ذلك لا يمنع من أن تكون لها تأثيرات سلبية على قراءة الكشوف المالية: (الجنابي، 2009، صفحة 16)

- إعداد الميزانية بالقيمة العادلة يزيد من فك ارتباط المعلومة المالية بتسيير المؤسسة. فالميزانية تقدم في إطار نظرة قصيرة الأجل لا تلاءم احتياجات التسيير.
- حساب النتائج يصبح أقل مقروئية لأن تعديلات القيمة في حساب النتائج تختلط بعناصر الأداء التشغيلي.
- زيادة التقلب في النتيجة و الأموال الخاصة.
- نتيجة ذلك تصبح المقارنة التاريخية لبعض النسب أمرا صعبا.

إن التسجيل بقيمة السوق سينقل تغيرات مناصب الميزانية من سنة لأخرى. وعليه عند إجراء التحليل المالي لا بد من الأخذ بعين الاعتبار: (F. M. Jean-François Robert, 2004, p20)

- ✓ ما يرفع مباشرة في مساهمة المجموعة لتحسين الهيكل المالي (إنقاص المديونية، تحسين الخزينة، الخ) و مؤشرات الأداء (المردودية المالية، خلق القيمة، الخ).
- ✓ حساسية عناصر الميزانية إلى المتغيرات الخارجية، فتحيين التدفقات والتسجيل بالقيمة العادلة تخضع إلى تضخم الأسواق المالية، لاسيما معدلات الفائدة. أي انخفاض في معدل الفائدة يضاعف في قيمة الميزانية والعكس صحيح.

6.4 الانتقادات الموجهة للقيمة العادلة (السوقية): نموذج القيمة العادلة مثله مثل طريقة التكلفة التاريخية كوسيلة قياس محاسبي لها من المحاسن و عليها بعض العيوب، لا بد من أخذها بعين الاعتبار حتى تكون النتيجة إعداد قوائم ذات مصداقية تعبر عن الوضعية الحقيقة للمؤسسة الاقتصادية. و من الانتقادات الموجهة لنموذج القيمة العادلة نذكر ما يلي:

- ارتباط مفهوم القيمة العادلة بالذاتية في تقييمها وهذا يؤدي إلى فقدان الكشوف المالية لمصداقيتها. وهذا قد يؤدي إلى فتح مجالات التلاعب بما يخدم مصالح الإدارة.
- في ظل اعتماد أساس القيمة العادلة ومع التقلب المستمر للأسعار فان هذا يؤثر على قابلية المقارنة، وتصبح عملية التحليل المالي صعبة وفي بعض الأحيان غير ممكنة.
- تعتبر موثوقية البيانات المبنية على أساس القيمة العادلة ضعيفة مما يؤدي إلى زيادة مخاطرة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

- يتم الاعتراف ببعض الإيرادات والخسائر من دون أن تكون هناك عملية تبادلية حقيقية.

5-الخاتمة:

المؤسسة الاقتصادية من خلال القوائم المالية تهدف إلى تقديم معلومات محاسبية تساعد الأطراف الأخذة من اتخاذ القرارات الرشيدة، الأمر الذي يستوجب تطبيق الإطار التصوري الذي جاء به SCF أو المعايير المحاسبية الدولية .

من بين النقاط الهامة التي جاء بها الإطار التصوري طرق التقييم الأولى أو اللاحق لبنود القوائم المالية ومنها مثلا نموذج قياس القيمة العادلة كونه موثوق ويمكن الاعتماد عليه في حال عدم وجود فروق هامة لدى التحقق من تقديرات قياس القيمة العادلة إلا أن هذا قد لا يتحقق في ظل عدم وجود سوق نشطة. وبالتالي فإن افتراض قيم عادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي قد يكون خطراً وسيؤثر على ملائمة و موثوقية وقابلية مقارنة التقارير المالية التي ستصدر في ظل هذه الأسس. هذا سيكون أكثر تعقيداً على مستخدمي التقارير المالية، لذا فلا بد من وجود معايير واضحة للتقارير المالية لضمان عدم تضليل المستخدم عن الحقائق والظواهر الاقتصادية الحقيقية التي حدثت فعلا.

لذلك فإن استخدام أسلوب القيمة العادلة سيمكن من تزويد مستخدمي الكشوف المالية بمعلومات تتوفر فيها خاصيتي الملاءمة والموثوقية في ظل سوق نشطة و بورصة فعالة، تستطيع المؤسسة من خلالها معرفة وضعيتها الحقيقية، تمكن الأطراف المستخدمة من أخذ القرارات السليمة التي تساهم في جلب الاستثمارات، الأموال والتكنولوجيا.

النتائج : من خلال ما سبق نلاحظ:

1. تطور الاقتصاد الوطني ونموه وزيادة الاستثمارات والتمويل لن يتم إلا بوجود محاسبة سليمة وصحيحة تحافظ على الحقوق والممتلكات.
2. التزام الممارسين المهنيين بتطبيق ما جاء في الإطار التصوري.
3. الاعتناء بالعامل البشري مهم في نجاح النظام المحاسبي الجزائري من حيث التكوين والمرافقة للمستجدات العالمية في مجال المحاسبة.
4. تعتبر الخصائص النوعية مكونا هاما في الإطار التصوري شأنها شأن الفروض والمبادئ المحاسبية وهي تمثل لبنة أساسية يستند عليها عند بناء المعايير المحاسبية.

التوصيات:

1. عدم الاكتفاء بالجانب الشكلية للنظام المحاسبي المالي، و إنما الانتقال إلى تطبيق جوهر و لب ما جاء فيه من قواعد و ساس ومبادئ و نظريات.
2. إعطاء المكانة الهامة و الدور الفعال للتدقيق المحاسبي لما له من أهمية في ضمان تطبيق الإجراءات المحاسبية بالشكل الصحيح.
3. تغيير الذهنيات و بعض السلوكات القديمة من أجل الوصول بالنظام المحاسبي المالي إلي تحقيق الأهداف المرجوة منه و بالتالي تحقيق الهدف من الإصلاح المحاسبي.
4. استعمال طرق التقييم المثلى من أجل تقديم قوائم مالية ذات نوعية تتميز بالجودة وتمكن المؤسسة من الاستفادة من القرارات السليمة التي يتخطها الأطراف المستخدمة.

قائمة المراجع:

• *Ibrahim Al-Jazrawi, Amer Al-Janabi, 2009, Fundamentals of accounting information systems, Al-Yazuri Scientific Publishing and Distribution House, Amman jordan.*

• *Ahmed Riahi, 2009, Accounting theory, Al-Yazuri Publishing and Distribution House, Amman jordan.*

• *Abbas Mahdi Shirazi. 1990, Accounting Theory. That Al Sarasel for Printing, Publishing and Distribution, Kuwait.*

• *Ben Belkacem Sofiane2010, The international accounting system and rationalization of the decision-making process in the context of globalization and the development of financial markets. Algeria.*

• *Donald Keso Jerry Wigant,1999, Intermediate Accounting. Al-Marikh Publishing House, Riyadh Saudi Arabia*

• *Donald Keso Jerry Wigant, 2003, Translated by Ahmed Amer Hajjaj, Intermediate Accounting. Dar Al-Marikh Publishing, Riyadh ,Saudi Arabia.*

• *Shoaib Shenouf,2008, Accounting of the institution in accordance with international accounting standards. The Algerian Company Library, Boudouao, Algeria.*

• *chennai, Abdel-Karim,2016, The impact of the application of the financial accounting system on the quality of Algerian economic*

accounting information, a case study of a sample of institutions, PhD thesis, majoring in Accounting, University of Mohamed Khider, Biskra, Algeria.

• akari Mustafa,2004, A scientific contribution to improving the national accounting scheme: an unpublished doctoral thesis, Setif, Algeria.

• Muhammad Matar,2010, Accounting Theory: The United Arab Company for Marketing and Supplies for Publishing, Cairo Egypt.

• Mahmoud El-Sayed El-Naghy,2011, Accounting Theory: The Modern Library for Publishing, Cairo, Egypt.

• Madani Balghith,2004 The importance of reforming the accounting system for institutions in light of international autism work: an unpublished doctoral thesis, Algeria.

- *Catherine Maillet, Anne Le Manh,2006, International accounting standards IAS-IFRS. . 4th ed vol. Paris: foucher, France.*
- *JEAN-DAVID AVENEL, JOSETTE PEYRARD, MAX PEYRARD,2006. FINANCIAL ANALYSIS. PARIS: VUIBERT; 9TH EDITION, France.*
- *Jean-François Robert, François Mechin, HERVÉ Puteaux,2004, (IFRS standards and PME) . PARIS: DUNOD, France.*
- *ROBERT OBERT ,2004 Practice of IAS/IFRS standards 40 cases of application, with corrections*. Paris: Dunod edition France.